البلد. إننا هنا نعلن التزامنا باستمرار الدور الذي نضطلع به في دعم السلطة الشرعية في أفغانستان بالمشاركة مع جهات دولية أخرى.

٥ـ إننا نعتبر المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان على رأس أولويات حلف شمال الأطلنطي. وسنستمر بالتعاون مع قوات الأمن الوطنية الأفغانية وبالتنسيق مع جهات دولية أخرى في دعم السلطات الشرعية في أفغانستان ومساعدتها على القيام بمسؤولياتها في توفير الأمن والاستقرار وإتمام عمليات إعادة الإعمار في مختلف أنحاء هذا البلد من خلال قوة المساعدة الأمنية الدولية التابعة لحلف شمال الأطلنطي (إيساف) والتي تعمل بتفويض من الأمم المتحدة مستندة على أسس احترام القانون الدولي وبذل كافة الجهود عملاً على تجنب إصابة المدنيين. ونؤكد هنا على التضامن بين أعضاء الحلف ونؤكد على امتلاك إيساف للقوات والقدرات والموارد والمرونة اللازمة لضمان إتمام مهامها بنجاح.

وبالإضافة إلى هذا، يعمل حلف شمال الأطلنطي بالتعاون مع الحكومة الأفغانية سعياً لتطوير المؤسسات الأمنية الحديثة في أفغانستان. واتفقنا اليوم على زيادة الدعم الذي يقدمه الحلف لقوات الأمن الأفغانية بغرض تدريب قوات الجيش الوطني الأفغاني، كما أكدنا على ضرورة الدفع لمزيد من التطوير في صفوف قوات الأمن الأفغانية. ونرحب في نفس الوقت المساهمة المستمرة من الشركاء من البلدان والمنظمات الأخرى في المهام التي تقوم بها قوة إيساف ونشجع جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي على المساهمة في هذا العمل الضروري.

٦ـ لن يكون بالإمكان تحقيق الأمن في أفغانستان دون التنمية، ولن تكون هناك تنمية دون أمن. لقد حدد الشعب الأفغاني أهدافه الأساسية في وثيقة أفغانستان التي تم الاتفاق عليها مع المجتمع الدولي في بداية العام الحالي، والتي تتمثل بالأساس في تحقيق الأمن وتشكيل حكومة مستقلة وتحقيق التنمية.

من جهتنا، تحتل فرق إعادة الإعمار مكانة أساسية في جهود حلف شمال الأطلنطي، كما تحظى بدعم من قوة عسكرية قادرة على حفظ الأمن وتوفير الاستقرار المطلوب لدفع عجلة تنمية في المجتمع المدني. ومن خلال تبني مبدأ الملكية المحلية، ستقوم دولنا بتوفير الدعم لإستراتيجية التنمية الوطنية المحددة من قبل الحكومة الأفغانية وجهود هذه الأخيرة في إنشاء المجتمع المدني وتطوير مؤسساته.

إننا نشجع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى، وبصفة خاصة الأمم المتحدة والبنك الدولي، على بذل جهود مماثلة. سيقوم حلفنا بدوره على أكمل وجه، لكننا في نفس الوقت لا يمكننا تحمل العبء بأكمله وحدنا. ولهذا فإننا نرحب بجهود الدول المانحة والاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات الدولية الساعية لزيادة دعمها لأفغانستان. كذلك نرحب بالخطوات التي تم اتخاذها بالفعل من قبل المجتمع الدولي لتطوير التنسيق بين الأنشطة المدنية والعسكرية في أفغانستان، بما في ذلك الحوار بين العواصم المختلفة والمؤسسات الدولية حول العالم ونعبر عن اقتناعنا التام بالحاجة لبذل المزيد. ونشجع كذلك الأمم المتحدة على الاضطلاع بالدور الرئيسي في هذا الخصوص لدعم الحكومة الأفغانية.

٧ـ يقدم الحلف كامل الدعم لعمل الحكومة الأفغانية لإحكام سيطرتها وقيادتها للبلاد، بما في ذلك المناطق البعيدة، وتعزيز سيادة القانون، والتصدي للفساد واتخاذ إجراءات حاسمة ضد المتجرين بالمخدرات. كما نشدد على الحاجة الماسة لتمزيق أوصال الشبكات التي تقوم بتمويل ودعم الحركات الإرهابية التي تهدد سيطرة الحكومة والشعب الأفغاني.

٨ـ إننا ندعو جيران أفغانستان إلى العمل معاً لدعم جهود الحكومة الأفغانية لإنشاء بلد ديمقراطي يتمتع بالاستقرار داخل حدوده الآمنة. كما نشجع على وجه الخصوص التعاون الوثيق بين كل من أفغانستان وباكستان وحلف شمال الأطلنطي، بما في ذلك الجهود التي يتم بذلها في إطار اللجنة الثلاثية.

٩ في كوسوفو، لعبت القوة الأمنية التابعة للأمم المتحدة والمعروفة باسم (كفور) دوراً أساسياً في الحفاظ على الأمن وتعزيز العملية السياسية. سيبقى حلف شمال الأطلنطي على أهبة الاستعداد للاستجابة السريعة لأي تهديد لبيئة الأمن والاستقرار التي تشكلت هناك. سوف نستمر في القيام بدورنا في تحقيق متطلبات الأمن والاستقرار والتعاون الوثيق مع شعب كوسوفو والاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات الدولية للحفاظ على الاستقرار والمساعدة على نظام أمني في إقليم كوسوفو يقوم على أسس الديمقراطية والتعدد العرقي. ويولي حلف شمال الأطلنطي أهمية كبيرة لتطبيق المعايير الإنسانية، خاصة تلك التي تخص حماية الأقليات وحقوقهم وحماية المواقع التاريخية والدينية ومكافحة الجريمة والفساد. إننا ندعم بكل قوة الممثل الخاص للأمم المتحدة مارتي أهتيساري في جهوده لإنجاز العملية السلمية في كوسوفو وندعو كافة الأطراف إلى العمل معه بطريقة بناءة وإظهار قدر من المرونة والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني. من شأن هذه الخطوات المساهمة في الحفاظ على الاستقرار الذي تحقق في جنوب شرقي أوروبا، وتعزيز تطلعات كافة شعوب تلك المنطقة في التكامل مع المؤسسات الأورو–أطلنطية، وهي تطلعات مقبولة بالنسبة لشعب كوسوفو. وكما هو الحال في أفغانستان، سوف يعتمد النجاح في كوسوفو بالأساس على الجهود التي نقوم بها. وبناء على هذا، سوف تستمر جهود حلف شمال الأطلنطي في توفير بيئة آمنة ومستقرة بالتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية لإنشاء إدارة حقيقية ودعم الإصلاحات في الإقليم.

١٠ـ لقد بينت التجارب في أفغانستان وكوسوفو أن التحديات التي نجابهها اليوم تتطلب تبني منهج شامل من قبل المجتمع الدولي ينخرط فيه عديد من المؤسسات المدنية والعسكرية، مع ضرورة الاحترام الكامل للتفويضات الممنوحة لكل طرف واستقلالية قراره. ولتحقيق هذه الغاية، ومع الإقرار بعدم امتلاك حلف شمال الأطلنطي للمتطلبات الخاصة بتطوير القدرات الخاصة بالأغراض المدنية، قمنا اليوم بتكليف المجلس الدائم للعمل على تطوير اقتراحات عملية في هذا الإطار على أن تقديمها خلال اجتماع وزراء خارجية الحلف في أبريل من العام ٢٠٠٧ واجتماع وزراء دفاعه في يونيو من العام نفسه بغرض تحسين أسلوب التطبيق المشترك على كافة المستويات مع شركائنا والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة.

١١ـ نعتبر سياسة الشراكة والحوار والتعاون التي يطبقها حلف شمال الأطلنطي ضرورية لتحقيق الغرض من التحالف ودعم المهام التي يقوم بها. لقد ساهمت هذه السياسة في صياغة علاقات شراكة متينة مع الدول الأعضاء في مجلس الشراكة الأورو–أطلنطية والحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون .

١٢ـ مع أخذ هذه المبادئ في الاعتبار، فقد كلفنا المجلس الدائم للحلف للعمل على تطوير هذه السياسة، وبصفة خاصة ما يلي:

– إجراء تطوير كامل للاحتمالات السياسية والعملية لبرامج الشراكة الخاصة بالحلف: برنامج الشراكة من أجل السلام (PfP) وبرنامج الشراكة المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون. كما كلف المجلس أيضاً بدراسة علاقات الحلف مع الدول الأخرى بما يتفق مع القرارات التي تم اتخاذها في قمة اسطنبول.

– زيادة الروابط العملياتية في علاقات الحلف مع الدول الشريكة، وبصفة خاصة تعزيز قدرة الحلف على العمل مع هؤلاء الشركاء الحاليين والمستقبليين الذين يشاركوننا نفس القيم والمصالح لإتمام العمليات الخاصة بالحلف.

– زيادة قدرة الحلف على توفير النصح العملي والمساعدة في المسائل المتعلقة بعمليات الدفاع والأمن في البلدان والمناطق التي تعمل فيها قواتنا.

١٣ـ يداً بيد، سنعمل معاً لتحقيق هذه الأهداف مستندين إلى قرارات مجلس شمال الأطلنطي التالية:

– إجراء مشاورات مع شركائنا في برنامج الشراكة من أجل السلام مع التركيز بصورة أكبر على تحقيق الأولويات ومن بينها تبني عملية مجلس الشراكة الأورو–أطلنطية والاستفادة القصوى من الأشكال المختلفة من الشراكة التي تجمع بين الحلف وشركائه وفقا لما هو مبين في الوثيقة الأساسية لبرنامج الشراكة من أجل السلام وبالاتفاق مع قرارات قمتي الحلف في كل من براغ واسطنبول.

– تمكين الحلف من الدعوة لاجتماعات طارئة استجابة للأحداث التي يمكن أن تطرأ في الدول التي تساهم في تقديم الدعم لعملياتنا سواء سياسياً أو عسكرياً أو بغيرها من الأساليب، وغيرها من الدول التي تدعم عملياتنا في مختلف المناطق حسب مصالحها واهتماماتها. سنقوم بهذا العمل باستخدام أساليب تمتاز بالمرونة في التنسيق لاجتماعات مع واحد أو أكثر من شركاء الحلف (الأعضاء في أي من اتفاقيات الشراكة الخاصة بنا) و/أو غيرها من الدول.

– تعزيز قدرة الحلف على العمل بفعالية مع الدول الأخرى عن طريق إتاحة أدوات جديدة لهؤلاء الشركاء تشبه تلك المقدمة حالياً للأعضاء في برامج الشراكة المختلفة الخاصة بنا.

١٤ـ سنواصل متابعتنا عن قرب احترام شركائنا للالتزامات المتفق عليها واحترام القيم والمبادئ التي وافقوا عليها بموجب اتفاقية مجلس الشراكة الأورو–أطلنطية واتفاقية الشراكة من أجل السلام، مع احترام حقوق كافة الشركاء في إجراء مشاورات مع الحلف. ونرحب بالتقدم الذي تم إنجازه من قبل الدول الأعضاء في خطة الشراكة الفردية ونشجعهم على إجراء المزيد من الإصلاحات.

ونشجع هنا المبادرات الساعية لزيادة التعاون وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأسود وسنتابع دعمنا للجهود الإقليمية في هذا الصدد.

١٥ـ نرحب في الحلف بالتقدم الذي تم التوصل إليه على صعيد تطبيق طموحاتنا وتوسيع إطار العمل للحوار المتوسطي الذي تم الاتفاق عليه في قمة اسطنبول، ونعلن الاستمرار في التزامنا بدعمه، بما في ذلك القرارات التي تم اتخاذها اليوم.

١٦ـ نتطلع أيضاً لاستخدام المساعي الدبلوماسية الجديدة التي تم تبنيها اليوم للعمل على تحسين علاقاتنا مع الدول الأعضاء في اتفاقية الشراكة المتوسطية ومبادرة اسطنبول للتعاون وغيرهما من الدول.

١٧ـ منذ قمة اسطنبول، شهدت خبرات حلف شمال الأطلنطي في مجال التدريب تطوراً كبيراً مع نمو علاقاتنا مع بلدان الشرق الأوسط والتي نوليها أهمية واهتماماً كبيرين. وفي هذا الإطار، قمنا بإنشاء مبادرة حلف شمال الأطلنطي للتعاون في مجال التدريب والتي تهدف بالأساس إلى تطوير عمليات التحديث في البنية الدفاعية وتدريب قوات الأمن. ويقف الحلف اليوم على أتم استعداد متحلياً بروح الشراكة ومستعيناً بكافة الموارد المتاحة للمشاركة في برامج التدريب والتحديث في هذه الدول. ومن خلال منهج تجديد نقوم فيه بالبناء على الهياكل والبرامج الحالية، سنعمل بما فيه مصالح شركائنا ومصالحنا الخاصة في الحلف على إعداد شبكة من الأنشطة التدريبية التي يشرف عليها الحلف.

سوف تشتمل المرحلة الأولى من البرنامج على توسيع مشاركة شركائنا في برامج التدريب القائمة بالفعل أو البرامج الجديدة التي يتم تطويرها، إضافة إلى الانخراط في عمليات تدريب مشترك.

١٨ـ سوف تستمر كافة الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلنطي في المشاركة في المهام التي يضطلع بها الحلف في العراق بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ القاضي بتوفير الدعم لقوات الأمن العراقية عبر عمليات التدريب والتسليح والمشاركة. إن برنامج التدريب الذي نقوم بتنفيذه يظهر دعمنا للشعب العراقي وحكومته ومسعاه لتحقيق الديمقراطية والاستقرار والوحدة والسيادة. واستجابة لطلب من رئيس الوزراء العراقي، طلبنا من السلطات العسكرية التابعة للحلف تطوير خيارات تدريبية إضافية لدعم قوات الأمن العراقية في نواحي الخبرات العسكرية المطلوبة في حدود التفويض الممنوح من قبل الأمم المتحدة في هذا الصدد.

١٩ـ إننا في حلف شمال الأطلنطي نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التطورات الميدانية في الأوضاع في دارفور، إضافة إلى المآسي الإنسانية التي يعيشها شعب هذا الإقليم وندعو كافة الأطراف إلى الالتزام بوقف إطلاق النار. إننا قلقون بشأن التداعيات الإقليمية لهذا النزاع ونرحب بالنتائج التي تم التوصل إليها في اجتماع أديس أبابا في السادس عشر من نوفمبر ٢٠٠٦ التي تنص على إرسال قوات مشتركة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحفظ السلام في الإقليم وندعو حكومة السودان على الالتزام بهذا القرار والعمل على تطبيقه.

٢٠ـ ندين في حلف شمال الأطلنطي الإرهاب بكافة صوره وأياً كانت دوافعه أو مبرراته وسنعمل معاً على محاربته بكافة السبل الضرورية التي تتفق مع القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة. سيتابع الحلف توفير البعد الإقليمي اللازم على ضفتي المحيط الأطلنطي للاستجابة الفعالة للإرهاب. وفي هذا الإطار، سوف تتواصل عمليتنا المسماة "عملية المسعى النشط" في إقليم البحر المتوسط كمساهمة هامة وحقيقية من جانبنا في الحرب على الإرهاب. سوف نبقى على التزامنا بالحوار والتعاون مع شركائنا والمنظمات الدولية المختلفة للحرب على الإرهاب.

٢١ـ إننا في حلف شمال الأطلنطي ندعم تطوير القيم المشتركة والإصلاح والحوار بين الشعوب والثقافات المختلفة. وفي هذا الصدد، فإننا نقر مبادرة "تحالف الحضارات" التي أطلقها مجلس الأمن وتبنتها قمة الثماني الكبار كمبادرة "منتدى من أجل المستقبل".

٢٢ـ نعتقد أن متابعة التحول الدفاعي إجراء ضروري لضمان بقاء الحلف قادراً على القيام بمهامه، بما فيها عمليات الدفاع المتكاملة والاستجابة للأزمات. لقد أكدت عملياتنا في أفغانستان والبلقان على حاجة الحلف للتطوير وتوفير قوات أكثر قدرة، قوات يمكنها التحرك سريعاً في أي منطقة من العالم. وبناء على ما تمخضت عنه قمتنا في براج واسطنبول، فقد تم إنجاز الكثير مما اتفق عليه على طريق دعم قوات الحلف وجعلها أكثر مهارة وقابلية للانتشار.

٢٣ـ لقد كان إنشاء قوة الاستجابة السريعة التابعة لحلف شمال الأطلنطي (NRF) والتي تعمل اليوم بقدرة عملياتية كبيرة نقطة فاصلة وتطوراً مهماً. وتلعب قوة الاستجابة السريعة اليوم دوراً حيوياً في تمكين الحلف من الاستجابة السريعة لأية أزمة تندلع في أي مكان. وتعمل كذلك كعامل محفز للتحويل وتبادل القدرات. إننا ندعم التطبيق المحسن لمفهوم قوة الاستجابة السريعة المتفق عليه عبر آليات محددة لتطوير عمل القوة وخطو خطوات لتحقيق منهج دائم وشفاف للحفاظ على قدرة القوة في المستقبل.

٢٤ـ من الضروري متابعة عمليات تهيئة قوة الاستجابة السريعة. ولهذا الغرض تبنينا مجموعة من المبادرات الرامية إلى زيادة قدرات قواتنا لتصبح قادرة على مواكبة التهديدات والتحديات المعاصرة.

وهذا يتضمن:

* تحسين قدرتنا على تنفيذ ودعم العمليات المشتركة متعددة الجنسيات البعيدة عن أراضي بلادنا بدعم بسيط أو بدون وجود دعم من الدولة المضيفة وأن نساند هذه البلدان لفترات مطولة. وهذا يتطلب وجود قوات منتشرة بشكل كامل وجيدة التعزيز لها قدرة على استخدام المعلومات المتغيرة والتعامل معها في ظل توفر وسائل نشر هذه القوات.

* الالتزام بزيادة الجسور الجوية الاستراتيجية، اللازمة في الانتشار السريع للقوات، والتعامل مع العجز المستمر في عدد القوات.وشملت المبادرات متعددة الجنسيات التي قدمتها الدول الأعضاء في حلف الناتو وبعض الشركاء الآخرين مقترح انشاء جسر جوي استراتيجي مؤقت بهدف المشاركة في تقديم أصول الجسر الجوي لطائرات C-17 ، وتقديم تركيبات الدعم المنسق للجسر الجوي الاستراتيجي لطائرات .A-400M ومن المنطلق القومي، يمتلك الحفاء أو يخططون للحصول على عدد كبير من طائرات C-17 وطائرات .A-400M وقد حدثت تطورات واضحة في الاحتياطات والاستعدادات الجماعية لعمليات نقل الجنود عن طريق البحر منذ قمة براغ.

* تدشين مبادرة لتحويل قوات العمليات الخاصة تهدف الى زيادة قدرة هذه القوات على التدريب والعمل مع بعضهم البعض ويشمل ذلك تحسين قدرات المعدات العسكرية.

* ضمان القدرة على تقديم الدعم العسكري لعمليات دعم الاستقرار وجهود اعادة الاعمار في أوقات الأزمات كما هو مطلوب وموضح في التوجه السياسي الشامل الذي يعتمد على الدروس المستفادة والمستخلصة من العمليات الحالية مع التركيز على القيمة الاضافيه لهذا الدعم العسكري.

* العمل من أجل تطوير شبكة تابعة لحلف الناتو لها قدرة معززة على تبادل المعلومات والبيانات والمعلومات الاستخباراتية بشكل موثوق وآمن وبدون تأخير في عمليات الحلف، مع تطوير حماية أنظمة المعلومات الرئيسية ضد أي هجوم.

* تنشيط اندماج المراكز الاستخباراتية من اجل تحسين نظم تبادل المعلومات والبيانات الاستخباراتية التي تستخدم خلال العمليات التي تنفذها قوات الحلف

* مواصلة التقدم في برنامج المراقبة الأرضية للحلف، في ظل رؤية تستهدف تحقيق القدرات الحقيقية لدعم قوات التحالف.

* مواصلة الجهود في تطوير القدرات من أجل مواجهة التهديدات الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية والنووية

* تحويل توجه الحلف الى فنون نقل الجنود بشكل جزئي من خلال الاعتماد الكبير على الحلول متعددة الجنسيات.

* دعم الجهود لضمان ان تصبح هيئة القيادة بسيطة وأكثر كفاءة وتأثير

* التوقيع على أول عقد ضخم لدعم وتطوير نظام الدفاع بالصواريخ البالستية الذي يتبناه الحلف والذي يعتبر خطوة هامة نحو تطوير الحماية لقوات حلف الناتو المنتشرة في شتى أنحاء العالم

٢٥ ـ في قمة براغ، صممنا على اجراء دراسة جدوى على نظام الدفاع الصاروخي استجابة للتهديدات الصاروخية المتزايدة. ونحن نرحب باكتمال هذه الدراسة في الوقت الحالي. وقد خلصت الدراسة الى ان الدفاع الصاروخي ملائم من الناحية الفنية داخل حدود وفرضيات الدراسة. وقد قمنا بعمل مستمر لدراسة التفاصيل السياسية والعسكرية لنظام الدفاع الصاروخي الذي يتبناه الحلف بما في ذلك اجراء دراسة حديثة عن تطور التهديدات الصاروخية.

٢٦ ـ نحن ملتزمون بالاستمرار في توفير الموارد الضرورية من اجل السماح للحلف بأداء المهام المطلوبة منه سواء بشكل منفرد أو جماعي. لذا، فنحن نشجع الدول التي تراجعت نفقاتها الدفاعية على وقف هذا التراجع والسعي وراء زيادة هذه النفقات بالشروط الحقيقية. وكما هو موضح في التوجه السياسي الشامل للحلف، لا يمكن تطوير هذه القدرات بدون توفير الموارد الكافية. ويجب استخدام هذه الموارد بشكل فعال يركز على الأولويات المحددة في التوجه السياسي الشامل للحلف.

٢٧ ـ نحن نوافق على الحملة من أجل تحقيق كفاءة وفعالية أكبر في مراكز قيادة الحلف وطرق تمويلها.

٢٨ ـ في دول البقان الغربية، يظل الاندماج اليورو أطلسي القائم على التكافل والقيم الديمقراطية عنصراً ضروريا لتحقيق الاستقرار طويل الامد. وهذا يتطلب التعاون في المنطقة، ودعم علاقات الجوار الجيدة، العمل من اجل التوصل لحلول مقبولة بخصوص القضايا القائمة.

٢٩ ـ حقق مشروع توسيع حلف الناتو الحالي نجاحاً تاريخياً في تحقيق دفعة للاستقرار والسلام والتعاون في اوروبا، ورؤية أوروبا بأكملها حرة تعيش في سلام. ومن خلال الالتزام بتعهدنا بالحفاظ على فتح الباب امام انضمام اعضاء جدد الى الحلف في المستقبل، نؤكد مجدداً على أن حلف الناتو سيظل مفتوحاً أمام الأعضاء الجدد من الدول الاوروبية بمقتضى البند العاشر من قانون الحلف. وخطة الانضمام لعضوية الحلف هي مرحلة هامة في تجهيز الدول للتمتع بعضوية حلف الناتو. ويمكن النظر في طلبات كل الدول الديمقراطية الاوروبية بالانضمام لعضوية الحلف، وذلك وفقاً للقرارات التي يتخذها مجلس الدول الأعضاء في الحلف في كل مرحلة بناء على اداء هذه الدول إزاء تحقيق اهداف حلف شمال الاطلسي. ونحن ننصح بان يبقى وزراء خارجية الدول الاعضاء في الحلف هذه العملية تحت مراقبتهم المستمرة مع تقديم تقارير رسمية بخصوص هذه القضية لنا.

٣١ ـ نحن نرحب بجهود البانيا وكرواتيا ومقدونيا لتجهيز انفسها من اجل تحمل مسئوليات والتزامات الدول الاعضاء في الحلف. ونثني على مساهماتهم المستمرة في عمليات حفظ السلام الدولية والعمليات الامنية الى جانب الجهود المشتركة لتعزيز التعاون الاقليمي. وفي قمتنا القادمة المزمع عقدها عام ٢٠٠٨، ينوي الحلف تقديم دعوات اضافية الى الدول التي تتوافق مع اداء حلف الناتو القائم الذي يعتمد على معايير الحلف والقادرة على المساهمة في ضمان الأمن والاستقرار بدول الحلف.

ـ نحن نرحب بنزاهة الانتخابات الالبانية التي اجريت خلال شهر يوليو عام ٢٠٠٥. وتحتل جهود مكافحة الفساد والجريمة المنظمة اهمية كبيرة لدى الحلف. ونحن نشجع التقديم المطرد وخصوصا في مجال سيادة القانون والاصلاحات الدفاعية.

٣٢ ـ نحن نرحب بتعاون كرواتيا الكامل مع محكمة الجزاء الدولية المختصة بمحاكمة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا السابقة، والتقدم الملحوظ في المجال السياسي والاقتصادي وسيادة القانون والاصلاح الدفاعي الذي يجب أن يتم تعزيزه وتشجيع الجهود الاضافية لضمان تحقق الدعم الشعبي القوي لطموحات كرواتيا بالانضمام لعضوية الحلف.

٣٣ ـ نحن نرحب بالانتخابات الحرة والنزيهة التي جرت في مقدونيا عام ٢٠٠٦ ، ونرحب ايضا بالجهود القوية لتعميق الاصلاحات السياسية، الاقتصادية، الاصلاحات الدفاعية، سيادة القانون والاصلاح القضائي التي يجب أن تعزز.

٣٤ ـ نحن نؤمن بشدة ان البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود يمكن أن يقدموا اسهامات قيمة للاستقرار والامن الاقليمي. ونحن ندعم بقوة الاصلاحات الجارية حالياً في تلك الدول ونرغب في تشجيع حدوث تطورات ايجابية اضافية في المنطقة على طريق اندماج الدول الأورو أطلسية.

٣٥ ـ سوف يدعم حلف الناتو بشكل اضافي عمليات التعاون في الاصلاح الدفاعي مع البوسنة والهرسك والصرب، وسوف يقدم النصيحة والمساعدة لجمهورية الجبل الأسود في بناء قدراتها الدفاعية.

٣٦ ـ مع وضع اهمية الاستقرار طويل الأجل بمنطقة البلقان في الاعتبار والاعتراف بالتقدم الذي حققته البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود حتى وقتنا هذا، فقد دعونا اليوم هذه الدول للإنضمام الى الشراكة من اجل السلام ومجلس الشراكة الأورو اطلسي. وباتخاذنا لهذه الخطوة، نعيد التأكيد على الأهمية التي نوليها للقيم والمبادىء التي وضعها مجلس الشراكة الأورو أطلسي والوثائق الرسمية للشراكة من اجل السلام. ونحن نتوقع من صربيا والبوسنة والهرسك التعاون بشكل كامل مع محكمة الجزاء الدولية المختصة بمحاكمة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وسوف نراقب عن كثب جهود هذه الدول في هذه القضية.

٣٧ ـ نعيد التأكيد على أن الحلف سوف يستمر في حواره مع جورجيا وأوكرانيا، وسوف يغطي هذا الحوار كافة المجالات السياسية والعسكرية والمالية وقضايا الأمن المتعلقة بطموحات هذه الدول في الانضمام لعضوية الحلف دون اجحاف لأي قرار من قرارات الحلف.

٣٨ ـ نعيد التأكيد على أهمية شراكة الحلف المميزة مع أوكرانيا والتي تحتفل بذكراها العاشرة خلال العام المقبل، ونرحب بالتقدم الذي تحقق في منظومة العمل المتعلقة بحوارنا مع اوكرانيا. ونحن نقدر اسهامات اوكرانيا الرئيسية في ضمان الأمن المشترك لدول الحلف من خلال المشاركة في العمليات التي يقودها الحلف وجهود تعزيز التعاون الاقليمي. ونحن مصممون على الاستمرار في مساعدة أوكرانيا من خلال التعاون العملي على تنفيذ جهود الاصلاح طويلة الأمد وخصوصاً في مجالات الأمن الوطني والدفاع والاصلاح وقطاع صناعات الدفاع ومكافحة الفساد.

٣٩ ـ نرحب ببدء الحوار المعزز مع جورجيا، ونرحب ايضاً باسهامات هذه الدولة في عمليات حفظ الأمن والسلام الدولية. وسوف نستمر في المشاركة بنشاط مع جورجيا في دعم جهود الاصلاح التي تتبناها. ونحن نشجع جورجيا على الاستمرار في التقدم الذي حققته في مجالات الاصلاح السياسي والاقتصادي والعسكري بما ذلك تقوية الاصلاح القضائي، الى جانب الحل السلمي للصراعات القائمة داخل أراضيها. ونؤكد مجدداً على انه من الاهمية بمكان مشاركة كل دول المنطقة بشكل بناء في تعزيز السلام والاستقرار الاقليمي.

٤٠ ـ شراكة حلف الناتو مع روسيا تظل عنصراً اساسياً في تعزيز الامن بمنطقة الدول اليورو أطلسية. ومع اقتراب موعد الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على قانون تأسيس الحلف، والذكرى السنوية الخامسة لقيام مجلس الشراكة بين حلف الناتو وروسيا في عام ٢٠٠٧، نرحب بالتقدم الذي تحقق في مجال تعزيز الحوار السياسي والتعاون العملي بين حلف شمال الأطلسي وروسيا. ونحن نعتقد بأن اجندة التعاون التي حددت في اعلان روما الذي صدر عام ٢٠٠٢ لم تحقق كامل قوتها بعد. ولم يتم تنفيذ قدر كبير من العمل حتى وقتنا هذا، ونحن نطالب روسيا بالانضمام الينا والتعاون معنا في قضايا الأمن الأساسية بما في ذلك مكافحة الارهاب. ونحن نتطلع الى تصديق روسيا المبكر على اتفاقية الشراكة من اجل السلام التي قد تسهل من التعزيز الاضافي للتعاون العملي في مشاريع عسكرية خاصة. ونحن نقدر اسهامات روسيا في عملية "المحاولة النشطة"، وتعاوننا العملي في مكافحة المخدرات التي يتم تهريبها في افغانستان ومنطقة آسيا الوسطى. ونحن مستعدون لتقوية وتعميق التعاون بين حلف الناتو وروسيا عبر جعل تركيباتها القائمة أكثر تأثيراً، واستمرار العمل المشترك كشركاء متساوين في مجالات الاهتمام والتعاون المشترك التي يمكن ان يقدم تعاوننا فيها قيمة اضافية كما هو مبين في اعلان روما.

٤١ ـ يمتلك حلف الناتو والاتحاد الأوروبي قيما مشتركة ومصالح استراتيجية. وتغطي العلاقات بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي مجالا واسعا من المصالح المشتركة تتعلق بالأمن والدفاع وادارة الأزمات بما في ذلك مكافحة الارهاب وتطوير القدرات العسكرية المشتركة. ويساهم تعاوننا الناجح مع دول البلقان في تحقيق السلام والأمن. وسوف نكافح من أجل اجراء تحسينات على الشراكة الاستراتجية بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق تعاون أقرب واحترام استقلالية هاتين المنظمتين. وسوف يساهم الاتحاد الأوروبي القوي بشكل أكبر في ضمان الأمن المشترك.

٤٢ ـ نؤكد مجدداً على التزامنا بإتفاقية انتشار القوات في أوروبا كحجر أساس لأمن الدول الأوروبية من أجل الدخول المبكر في قوة معدلة تسمح بانضمام الدول الجديدة لعضوية الحلف. وقد أكد مؤتمر المراجعة الثالث على الأهمية الحيوية التي نوليها لهذه الاتفاقية ونحن مصممون على الحفاظ على توجهنا البناء في السيطرة على الاسلحة التقليدية. وسوف يتيح تحقيق التزامات قمة اسطنبول المتبقية بالنسبة لجمهورية جورجيا ومولدوفا الظروف المواتية للحلفاء والدول الاعضاء في الحلف للتحرك قدماً تجاه التصديق على اتفاقية انتشار القوات في اوروبا. ونحن نرحب بالاتفاقية المهمة التي وقعتها روسيا مع جورجيا في نهاية شهر مارس عام ٢٠٠٦ والتي تقضي بانسحاب القوات الروسية من الاراضي الجورجية، ونرحب ايضا بالتقدم الذي تحقق منذ ذلك التاريخ. وننظر بأسى الي الغياب المستمر للتقدم فيما يتعلق بقضية انسحاب القوات المسلحة الروسية من جمهورية مولدوفا ونطالب روسيا باستئناف وتكملة انسحابها في القريب العاجل.

٤٣ ـ نحن نأسى لاستمرار الصراعات الاقليمية في جنوب القوقاز وجمهورية مولدوفا. وتدعم دول الحلف سلامة اراضي واستقلال دولة أرمينيا واذربيجان وجورجيا وجمهورية مولدوفا. ونحن ندعم الجهود المستمرة لتحقيق التسويات السلمية للنزاعات التي تشارك فيها هذه الدول.

٤٤ ـ نؤيد تماماً تصميم مجلس الأمن الدولي على أن الإختبار النووي الذي أجرته كوريا الشمالية يمثل انتهاكاً واضحاً للسلام والأمن الدولي، ونؤيد أيضاً الطلب الذي تقدم به المجلس للحكومة الايرانية بتعليق كل الأنشطة المتعلقة بمعالجة وتخصيب اليورانيوم واخضاع هذه الأنشطة للإشراف الكامل من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نتوقع التزام الحكومة الايرانية وحكومة كوريا الشمالية الكامل بالمطالب والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي. ونحن نعبر عن دعمنا للجهود الدبلوماسية الحالية في هذا الإطار. ونكرر بأن معاهدة منع الانتشار النووي تظل حجر الأساس في جهود منع الانتشار ونزع السلاح النووي، ونطالب الدول الأعضاء في الحلف بالإلتزام الكامل ببنود هذه المعاهدة. ونؤكد مجدداً على أن التحكم في الأسلحة ومنع انتشارها سوف يستمر في لعب دور كبير في منع انتشار واستخدام اسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها. وتؤكد التحديات الحالية التي تواجه جهود منع الانتشار النووي على أهمية تقوية القوانين الوطنية وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ ، وتكوين انظمة متعددة الجوانب لمنع الانتشار والتحكم في صادرات الأسلحة الدولية ودعم اتفاقيات السيطرة على الأسلحة ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ومن بينها اتفاقية منع انتشار الأسلحة البيولوجية السامة وقانون منع انتشار الاسلحة البيولوجية وقانون لاهاي للحد من انتشار الصواريخ البالستية.

٤٥ ـ كما هو موضح في المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو، يمكن أن تتأثر المصالح الأمنية للحلف بالتمزق الناشىء من تدفق الموارد الحيوية. ونحن ندعم الجهود الدولية المنظمة لتقييم المخاطر التي تواجه البنية الأساسية للطاقة وتعزيز أمن هذه البنية الأساسية. ومع وضع هذا الأمر في الاعتبار، نحن نوجه المجلس في الجلسات الدائمة للتشاور في المخاطر المباشرة والملحة في مجال امن الطاقة من اجل تحديد المنطق التي قد يضيف الحلف فيها قيمة لتأمين المصالح الأمنية للحلفاء ومساعدة الجهود الوطنية والدولية عند الطلب.

٤٦ ـ نعبر عن تقديرنا العميق للاستضافة الكريمة التي قدمتها لنا دولة لاتفيا. وقد ساهم انضمام هذه الدولة الى حلف الناتو في تعزيز الأمن في منطقة اليورو أطلسي وقربتنا من تحقيق هدفنا المشترك الذي يسعى الى الحفاظ على وحدة وحرية اوروبا واندماجها في جهود السلام والقيم الاساسية، ونحن نؤكد مجدداً على الرابطة التي لا يمكن الاستغناء عنها بين اميركا الشمالية واوروبا، ونؤكد على التزامنا بمواصلة عمليات التغيير والتحول الجارية حالياً في الحلف. والقرار المشترك الذي اتخذناه الى جانب هذا العمل الذي قدناه يوضح أن الحلف يتوافق ويتكيف مع البيئة الامنية للقرن الواحد والعشرين من خلال عملياته العسكرية وقدراته الدفاعية المتحولة والتعاون العميق مع الدول الموجودة داخل وخارج منطقة اليورو أطلس الى جانب الاصلاحات الداخلية المستمرة. وسوف تدعم هذه الجهود مهمتنا في افغانستان وقدرة الحلف على مواجهة التحديات الاضافية. وسوف نلتقي في ربيع عام ٢٠٠٨ من أجل تقييم التقدم واعطاء دفعة اضافية للتحول الجا